E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2005/40
28 January 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الحادية والستون

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تعزيز تمتع الجميع بالحقوق الثقافية واحترام مختلف الهويات الثقافية

تقرير مقدم من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

خلاصة

يُقـــدم هـــذا الـــتقرير وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠/٢٠٠٤ الذي طُلب فيه إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن تلتمس معلومات وتعليقات فيما يتصل بحقوق الإنسان والتنوع الثقافي، وعلى الأخص بالاقتراح المتعلق بتعيين مقرر خاص. ويتضمن هذا التقرير ملخصات لردود وردت من كوبا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبضع منظمات غير حكومية عدة.

مقدمة

١- يقـــدم هـــذا التقرير عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠/٢٠٠٤، الذي طُلب فيه إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن تتشاور مع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن تنفيذ هذا القرار وإمكانية تعيين مقـــرر خاص يكلف بولاية أساسها التنفيذ الشامل لهذا القرار. وقد طلبت المفوضة السامية لحقوق الإنسان في مذكرتين شـــفويتين مؤرخـــتين ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤ و٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤ من الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على التوالي أن تقدم أي معلومات وتعليقات ذات صلة بهذا الموضوع. ولغاية ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، كانت اللجنة قد تلقت رداً من حكومة كوبا. كما تلقت واحداً من اليونيسيف وبضعة ردود أخرى من منظمات غير حكومية. وترد أدناه ملخصات لهذه الردود. ويمكن الحصول لهذه الردود كاملةً من الأمانة.

أولاً - الردود الواردة من الحكومات

كوبا

٢- تؤكـــد حكومـــة كوبا في ردها أن احترام الهويات الثقافية هو شرط مسبق للحفاظ على التنوع الثقافي وعلى السلام. كما تعتبر الحكومة الثقافة أحد مصادر التنمية. وتؤكد من جديد أهمية الحقوق الثقافية التي يسلم بها المجتمع الدولي كحقـــوق للإنسان، وهذا ما يجعلها بالتالي حقوقاً عالمية ومستقلة لا تقبل التجزئة. وإضافةً إلى ذلك، فقد شددت كوبا على أن العملية الليبرالية الجديدة الحالية للعولمة وما يلزمها من وصول غير متناسق إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضـــلاً عـــن تطلع البلدان المتقدمة إلى فرض هيمنتها الثقافية هي عوامل تشكل تهديداً خطيراً على التنوع الثقافي. وتشير الحكومـــة تحديداً إلى الحظر الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وتؤكد على آثاره السلبية في الميدان الثقافي.

٣- وتعتقد حكومة كوبا أن الهدف الأساسي للسياسات الثقافية ينبغي أن يتمثل في التوصل إلى توزيع عادل للمعرفة والتعلم تثبيتاً للحق العام في الحصول على الثقافة وفقاً للمادة ٢٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فإنـــه لا بد من الحفاظ على التراث الثقافي للبشرية، ومن مكافحة الاتجار غير المشروع بالسلع والخدمات الثقافية وإعادة السلع الثقافية المسروقة من بلدانها. وفي هذا السياق، تدين كوبا عمليتي نهب وتخريب متحف بغداد.

٤- وتعرب حكومة كوبا عن تأييدها للإجراءات المتخذة لاعتماد اليونسكو اتفاقية بشأن حماية التنوع الثقافي، وعن اعتقادها بأنه ينبغي لهذه الاتفاقية أن تعترف بما للتعبير والحوار الثقافي من دور في الدفاع عن والحفاظ على السلم والأمن العالميين، وفي حماية التعبير الفني في ظل النـــزاع المسلح والاحتلال الأجنبي. وأخيراً، تؤكد كوبا من جديد دعمها لتعيين خبـــير مستقل، وفقاً لما دعا إليه قرارا اللجنة ٢٦/٢٠٠٣ و٢٠/٢٠٠٤، يرقى بمستوى تعزيز وحماية الحقوق الثقافية إلى مصاف الحقوق الأخرى. ومن شأن هذا الخبير أن يسهم في إدماج منظور حقوق الإنسان في جميع مساعي الأمم المتحدة الثقافـــية. كما يمكن لـــه أن يقوم، لفائدة اللجنة، بتجهيز معلومات عن الدروس المستخلصة والممارسات الحميدة على الصـــعيد الوطني، ومساهمات مقدمة من عناصر أخرى للمنظومة، ولا سيما اليونسكو، في مجال الحقوق الثقافية واحترام التنوع الثقافي والتعاون الثقافي الدولي.

ثانياً – الردود الواردة من منظمات وهيئات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

٥- تشـــير اليونيسيف إلى التزامها بالحفاظ على التنوع الثقافي وتعزيزه. ويقول بيان رسالتها إن اليونيسيف تسترشد باتفاقـــية حقوق الطفل التي تعترف تحديداً بالحقوق الثقافية للأطفال. ومن المفهوم أن حقوق الأطفال الثقافية تشمل ثلاثة عناصـــر هي: (أ) حق الطفل في الحفاظ على ثقافته؛ (ب) وحق الطفل في معرفة ثقافات أخرى؛ (ج) وحماية الطفل من الممارســـات الثقافـــية الضارة. وبالإضافة إلى ذلك، تشير اليونيسيف إلى إجراءات اتخذتها من أجل تعزيز حقوق الإنسان والتـــنوع الثقافي، مثل حملات الدعوة إلى القضاء على التمييز ضد أطفال الأقليات، وإنشاء موقع شبكي بعنوان "(صوت الشـــباب)" لتعزيز الحوار بين الشباب من جميع أرجاء العالم وتوفير تعليم متعدد الثقافات وثقافة عن السلم، وتقديم الدعم للبرامج المراعية للأبعاد الثقافية التي تعالج العقبات الثقافية وتضع حداً للممارسات التقليدية الضارة بصحة النساء والأطفال مـــثل تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وعمليات الإجهاض القائمة على أساس انتقاء الجنس. وتعتبر اليونيسيف أن اعتماد إجـــراء مواضيعي قد يزيد بالتأكيد من وضوح وفهم مسألة التنوع الثقافي. فإذا أُقر هذا الإجراء، سيكون من الضروري توفـــير الموارد المالية الكافية لتنفيذ ولايته تنفيذاً تاماً. وتوصي اليونيسيف، بديلاً لذلك، أن تنظر الدول في حث الآليات الموجـــودة حالـــياً، مـــثل هيئات رصد المعاهدات أو الإجراءات الخاصة الحالية، على إيلاء مزيد من الاهتمام إلى إعمال الحقوق الثقافية.

الاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان، وهيئة الفرانسيسكان الدولية، والمنظمة الدولية لتنمية حرية التعليم

٦- يقدم كل من الاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان وهيئة الفرانسيسكان الدولية والمنظمة الدولية لتنمية حرية التعلـــيم معلومـــات بشأن المرصد المعني بالتنوع والحقوق الثقافية، الذي أُنشئ في عام ٢٠٠٤ وتشكل من منظمات غير حكومية عديدة تهتم بإمكانية إقرار آلية خاصة معنية بالتنوع والحقوق الثقافية. وتفيد المنظمات غير الحكومية بأن احترام وتعزيـــز التنوع الثقافي هو أولوية من أولويات البرامج العاملة من أجل السلم والديمقراطية والتنمية. كما تعتبر أن المجتمع الـــدولي لا يولي الحقوق الثقافية ما تستحقه من اهتمام. وتلاحظ أن هيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان تتمتع ببعض الصـــلاحيات فيما يتصل بالحقوق الثقافية، ولكن ليس لديها أي نهج مترابط أو تعريف واضح في هذا الشأن. لهذا، فهي تدعم تعيين مقرر خاص يقدم فهماً أفضل لتعريف ومضمون الحقوق الثقافية ويوفر آلية للحماية. ومن شأن هذا الإجراء الخاص أن يسمح أيضاً بتعميم أفضل للمعلومات المتعلقة بالتنوع الثقافي والحقوق الثقافية، بما في ذلك ما يمكن مصادفته من عقـــبات ذات صلة بهذه المسائل. ويفيد المرصد بأن هذه الآلية لن تتدخل بعمل هيئات رصد المعاهدات، إنما على النقيض من هذا ستساعد على تعزيزه. كما يلاحظ المرصد أن هيئات رصد المعاهدات باتت مثقلة بالأعباء. وفي الختام، تفيد هذه المنظمات بأن تعيين مقرر خاص معني بالتنوع والحقوق الثقافية سيكون اعترافاً من المجتمع الدولي بأهمية هذه المسألة.

- - - - -